

مذكرات فيصل

مذكرات سرية
عن القضية العربية
واحتلال سورية

اصدرها :

سامي الشمر



مذكرات فيصل

عن القضية السورية

رسالتان من إيطاليا الى لويد جورج

الرسائل المتبادلة بين الملك حسين والسير مكماهون

مطبعة دار اليقظة العربية بدمشق

مذكرات فيصل

لم تختلف عقاية الفرنسيين ونفسياتهم منذ عام ١٩١٩-١٩٢٠ حتى الأمس القريب .

فروح العدوان لم تتبدل ، والحجج الواهية لم تتغير ، وكما اعتدوا على سورية عام ١٩١٩ اعتدوا عليها عام ١٩٤٥ وحاولوا نقض العهود والوعود ، والقضاء على الحرية والاستقلال ، بكثير من الاستفزاز وسوء التصرف .

وقد جرب السوريون عقاية الفرنسيين ، وخبروا موقفهم العدائي ، وهم لا يستغربون كل ما يصدر عن الشعب الفرنسي مهما كان نوعه ، ومهما كانت أساليبه .

والمغفور له الملك فيصل مذكرات « مكتومة » توضح بكثير من الصراحة عقلية الفرنسيين والأسباب التي اتخذوها حجة لاحتلال سورية عام ١٩١٩ - ١٩٢٠ بالرغم من صبر الملك وثقته بالعهود والوعود المقطوعة ... واستمرار هؤلاء على اعتبار هذه البلاد بلادهم وهم الذين احتلوها ، وقضوا على عرشها واستقلالها دون أي مبرر .

— ب —

وهذه المذكرات التي يطالعها القراء — وهي مذكرات غير منشورة — تكشف الستار عن نواح كثيرة من القضية العربية والقضية السورية وقد دونها المغفور له الملك فيصل بنفسه وبعث بها الى الحكومة الانكليزية من ايطاليا ، بعد ان غادر درعا تحت قصف المدافع .

اما كيف وصلت الينا هذه المذكرات — وهي سرية ومكتومة — فانا نكتفي بالقول بأن شخصية عربية كبيرة — لانستطيع ذكر اسمها — استطاعت بفضل وظيفتها في لندن ان تحصل على نسخة انكليزية من هذه المذكرات ، وقد سمحت لنا بتعريبها عن الانكليزية بعد حذف قسم غير ضئيل منها ، يتعلق ببعض الدول وبعض الشخصيات السورية .

عند ما غادر المغفور له الملك فيصل درعا — بعد تهديده بمغادرتها — سافر الى فلسطين ومنها الى ايطاليا ، حيث حل في قصر إيستي ، وأبرق الى لويد جورج برقيتين أرفقهما بمذكرة طويلة عن القضية العربية بصورة عامة ، والقضية السورية بصورة خاصة . وفيما يلي برقيته الأولى والثانية ثم مذكرته الخطيرة .

— امي السنية

الفندق الكبير

قصر آشي: ايطاليا ١١ ايلول سنة ١٩٢٠

لحضرة المستر لويد جورج رئيس الوزارة الانكليزية المحترم
ارفع اليكم طيه المذكرة التي وضعتها عن القضية العربية ثم
اتشرف بأن اقول لكم : « عند ما غادرت سورية كنت ارجب في
السفر الى سويسرا توأ لاتمكن من مخايرتكم عن الوقت الذي تجدون
مناسباً لمقابلتي في انكلترا على اني عند ما وصلت الى هنا (ايطاليا)
علمت انكم في « لوسرن » فرأيت من المناسب الا اذهب اليكم مخافة
الا تكون الفرصة سانحة عندكم لمقابلتي .

والان وقد عدتم الى بريطانيا فاني اقدم اليكم مذكرتي
بواسطة الجنرال جداد باشا وهو موضع ثقتي وثقة والدي واني لآمل
ان تطلعوه بسرعة على رغبتكم في مقابلتي شخصياً في انكلترا لان
لدي تصريحات شفوية عظيمة الاهمية تتعلق بالموقف الجديد ارجب في
اطلاعكم عليها .

وفوق هذا اريد ان اضيف الى ذلك ان والدي ملك الحجاز
عهد الي مرة اخرى بمهمة تمثيله في ابحاث القضية العربية بصفة عامة

وكلفني ان اترأس الوفد الذي اختاره لتقديم تشكراته للملك جورج
على الهدايا الذي تقضل بارسالها كما أبرق اليكم بذلك من بورسعيد .
التوقيع : فيصل

٢

الفندق الكبير

قصر آشي ١٣ ايلول سنة ١٩٢٠

عزيزي مستر لويد جورج

بالرغم من الالم الذي اثارته في نفسي حوادث سورية منذ بضعة
شهور وما جلبته علي من اضطراب الفكر وانشغاله فقد كنت اتابع
قضية العراق بكثير من اليقظة والاهتمام .
ولقد اثرت اضطرابات الشمال في نفسي عند ما عقد الفرنسيون
اتفاقية الهدنة مع مصطفى كمال وآلني الجلاء عن جرابلس وفتح الباب
على مصراعيه للموآمرات والدعايات التركية في سورية والعراق .
وقد اقترحت على اللورد اللني في ذلك الحين ان ترابط جيوشي العربية
على الحدود للمحافظة عليها ولكنه لم يجيني على كتابي .
لقد اطلع والدي على رغائب انكلترا كما ان رغائب والدي قد

ابلغت اليكم شخصياً وكانت كل منها تؤيد الاخرى فكيف يمكن
الاتفاق سياسة الشعبين الانكليزي والعربي ؟

اذا نفذت العهود المقطوعة للعرب بواسطة الملك حسين فانا على
ثقة بان كل شئ سيحل على اهون سبيل .

وان املي العظيم — كما هو امل كل عربي — ان تنفذ هذه
العهود بسرعة لان تنفيذها يؤمن مستقبل ابناء جنسي ويبرهن على
شرف وصداقة بريطانيا العظمى ،

المخلص

التوقيع : فيصل



مذكرة الملك فيصل

الى الحكومة البريطانية

بعد ان ارسل الملك فيصل الكتابين السابقين الى المستر لويد جورج رئيس الوزارة الانكليزية ارسل اليه المذكرة التالية :

ان الاعمال غير المشروعة التي قامت بها فرانسة في سورية اضطررتي للسفر الى اوروبا موفداً من قبل والدي الملك حسين لاعرض القضية العربية مرة اخرى على حكومة صاحب الجلالة .

فالاعمال التي قامت بها فرانسة في سوريا لا يمكن تطبيقها على اعترافات فرانسة السابقة وعهودها فيما يتعلق باغراضها وغاياتها في الحرب واعتقد من ناحيتي ان في هذه الاعمال خرقا لمعاهدة فرساي التي يصر الفرنسيون على تطبيقها بحذافيرها .

لقد احتلت فرنسة منطقة عربية لها قيمتها وعلاقتها بالبلاد جعلت موقف عائلتنا امام العالم الاسلامي عامة والعالم العربي خاصة

موقفاً حرجاً لا يمكن لاية عائلة احتماله .

ان عائلتي هي العائلة الحاكمة والقائدة في جزيرة العرب .
ولما كان والدي هو زعيم هذه العائلة فقد اعترف به زعيماً
للحركة العربية وعقد العرب آمالهم عاياه للفوز بالحرية والاستقلال
وحملوا سلاحهم لمحاربة الاتراك اعتماداً على بعض العهود التي
قطعها لهم .

وستطلعون في هذه المذكرة على الحوادث التي ادت الى احتلال
الجيوش الفرنسية دمشق واطن ان تفاصيل هذه الحوادث لابد ان
تعطيكم فكرة صريحة واضحة عن الغايات التي كانت ترافق افكار
الجنرال غورو منذ مغادرتي باريس عائداً الى سورية وهذه الغايات
هي حديث البلاد العربية اليوم .

ان كل عربي اصبح يدرك اليوم ان غايات الجنرال غورو
منحصرة في احتلال المنطقة التي تعهدت بريطانيا بتأسيس حكومة
عربية مستقلة فيها احتلالاً عسكرياً باية حجة من الحجج .

وبما ان فرانس قد ادركت ان عائلة الشريف هي زعيمة
الحركة العربية وانها تدير الحرب اعتماداً على التعهدات التي قطعها
بريطانيا لها قررت ضرب هذه العائلة ضربة قاسية والتخلص من
العثرة التي وجدها امامها — وهي انا — وقامت تنشر النفوذ الافرنسي
في البلاد وتقضي على النفوذ الانكليزي في الشرق الادنى .

ففي اليوم الذي وقعت فيه حوادث دمشق قامت الصحف الفرنسية تهاجم عائلتنا مهاجمة متتابعة .

وبعد ان اعترف بوالدي وبعض افراد العائلة كزعماء للقضية العربية ومناضلين في سبيل الحرية والاستقلال عمدت الصحف الفرنسية الى السباب والشتيمة وقالت احداها ان العائلة الهاشمية وصلت الى استلام الحكم في دمشق بفضل الانكليز وان العرش السوري هو « اختراع » انكليزي؟!!

وعلى هذا فان اغراض الحكومة الفرنسية والاهداف التي ترمي اليها قد تحققت اخيراً فاحتل الجنرال غورو دمشق وثلاث مدن اخرى واصبح العالم امام « الامر الواقع »؟!!

ولست اتكلم انا الآن بدوافع واسباب شخصية ، فانا ليس لي مطامع خاصة ، واعتقد ان كل اهانة ، وظلم ، وسباب ، يصيبني انما يضاف الى مفاخر العرب الوطنية خلال الحرب ، واني اعتقد من كل وجهة من وجهات النظر ان احتلال دمشق لم يكن مشروعاً .

فقد ايد مؤتمر الصلح في اجتماعاته الاولى تكليفي بإدارة المنطقة الشرقية وهي الادارة التي كنت استلمت زمامها منذ الهدنة تحت سلطة الجنرال اللنبي كما اعترف بذلك ضمناً في ١٥ ايلول سنة ١٩١٩ في المذكرة التي ارسلها مستر لويد جورج ومسيو كليمانصو وممثلي الدول العظمى والي شخصياً .

اذن فليس لاي قائد فرنسي الحق في ان يسلبني هذا المركز
وان يخرف حرمة استقلال سورية .

ثم ان هذا المركز الذي تولىته انما تولىته وفق رغائب الشعب
وقد اعترفت به بريطانيا العظمى على اثر القرار الذي اتخذته مجلس
مؤتمر الصلح في سان ريمو .

فاذا نفذت معاهدة فرساي وما تضمنته من مبادئ (الحق
فوق القوة) والعدول عن الاحتلال العسكرية والاعتراف بحق
الشعوب في الاستقلال والحرية وكانت مقررات عصبة الامم ليست
من المقررات العديمة القيمة يجب اعتبار موقف فرنسا في سوريا
موقفاً جائراً لامبرر له .

يدعي الجنرال غورو انه ينفذ الانتداب في التدابير العسكرية
التي قام بها في سورية فما هو هذا الانتداب ؟ هل صادقت عليه
عصبة الامم والمجلس الاعلى ؟

ان الشروط التي وصلتني من الجنرال غورو من جهة والتصرفات
التي بدت من الجانب الافرنسي من جهة اخرى انما هي شروط وتصرفات
محتمل يريد فرض شروطه بقوة السلاح .

وهذه التدابير التي اتخذتها فرانسة تناقض المبادئ التي حاربت
الدول المتحالفة في سبيلها كما تناقض معاهدة السلام (المادة ٢٢ الفقرة
الرابعة من قرار عصبة الامم) التي تنص على وجود اعتبار رغائب

الشعوب في قضية الانتداب وهو الامر الذي لم يطبق في سورية مع
مع كل اسف .

ان الجهد الوحيد الذي بذل في هذا السبيل كان من جانب
الولايات المتحدة اذ ارسلت عام ١٩١٩ لجنة برئاسة المستر كراين الاطلاع
على رغائب ومطالب الشعب السوري .

وقد اعلن اللورد اللبي ذلك الحين ان هذه اللجنة هي اللجنة
الوحيدة التي ترسل الى سورية وان مؤتمر الصباح سيعتمد على تقريرها
عندما يدور البحث حول تقرير مصير هذه البلاد والعدل والانصاف
يقضيان باذاعة ونشر هذا التقرير الذي بقي سراً مكتوماً حتى الآن.

ان ما يفهمه الجنرال غورو من الانتداب — الانتداب الذي
يفرضه بثمانين الفاً من الجنود الذي يحملون احدث انواع القتل
والتدمير — لا يتفق قط والتصريحات الانكليزية — الفرنسية ، في
١١ تشرين ثاني عام ١٩١٩ ، التي تنص على رغبة الدولتين في المساعدة
على تشكيل الحكومات الوطنية المحامية في البلاد العربية ، وعدم
رغبتها في فرض الانظمة الخاصة في هذه البلاد ، كما تنص على ان
رغبة هاتين الدولتين تنحصر في « مساعدة الحكومة العربية على تحقيق
مشاريعها ، واعمالها ، وتنفيذ الانظمة التي تقررها بخيرية تامة »

واعتقد انني لست في حاجة لأن اؤكد التناقض الواضح بين

تصريحات وتعهدات الحكومة الفرنسية عام ١٩١٨ وتدابير الجنرال غورو في سورية عام ١٩٢٠

وعلى كل حال لم يكن من المنتظر ، ولم يكن من العدل ان يطبق الانتداب على دمشق ، والمدن الاربع ، بعد العهود والوعود الملقطة للعرب .

لقد اشرت في حديثي الى المسائل المتعلقة بمؤتمر الصلح ، والانتداب ، وقرار عصبة الامم ، وتصريحات انكلترا وفرنسة ، لأبرهن على ان تدبير فرانسة في سورية لم يكن مشروعاً بأي وجه من الوجوه .

على ان القضية العربية ، ليست متعلقة بأي قرار من قرارات مؤتمر الصلح ، او قرار اية دولة من الدول خلا انكلترا !

فنحن تفاوضنا مع انكلترا لا سواها . والعهود التي قطعت لنا . هي عهود قطعتها انكلترا ، وقد قال والدي في كتاب بعث به في تشرين الاول عام ١٩١٨ ، الى المندوب السامي في القاهرة مايلي : « ... اما مايتعلق بقضيتنا والبحث فيها في مؤتمر الصلح . فاني اقول منذ الان انه لا علاقة لي بأي مؤتمر ، او اية سلطة اخرى غير انكلترا . واعتقد انه من الاصلح الا تبغوني قرارات هذا المؤتمر . لاني اكون ناكراً لرحمة الله اذا قبلتها !

واذا حضرت مؤتمر الصلح (رغم اني اقدر الشرف الذي
اولاني اياه صاحب الجلالة البريطانية) فاني فعلت ذلك تنفيذاً لرغبة
بريطانيا .

ثم اذا سافرت بعد ذلك الى باريز ، رسميت للمفاوضة مع
الحكومة الفرنسية ، وعدت الى سورية احمل احسن الاماني ،
والرغائب للتفاهم مع الجانب الفرنسي ، رسميت لاقناع الشعب السوري ،
بالثزام الهدوء والسكينة ، وحلت بينه وبين مهاجمة الفرنسيين ، وهم
ضعفاء ليس لديهم اكثر من حامية صغيرة تتألف من الف رجل
فأما فعلت ذلك لأقول ذات يوم الى الدولة التي اعطتني كتبها ، بأنني
نفذت جميع تعهدي بدقة واخلص .

لقد كانت الكتب الرسمية المتواصلة التي تصلي من اللورد اللاني
تصر عليّ بكثير من الالحاح ، الا اتخذ موقفاً عدائياً من الفرنسيين ،
وتلقيت رسالة من اللورد كرزون — قبل احتلال دمشق بثلاثة
ايام — يطلب الي فيها — بالاحاح شديد — الا اتخذ اي موقف عدائي
مهما كانت الظروف والاموضاع .

ولهذا كله لم افكر قط في محاربة الفرنسيين ولو اردت ذلك ،
لكان موقفهم في سورية في غاية الخطورة .

وفوق ذلك ، كنت احاول ان اقبل شروط الفرنسيين ، — رغم
صعوبتها واستحالة تنفيذها — وكلي امل بأن اسافر الى اوروبا فيما بعد ،

واتمكن من تسوية المصاعب بالطرق الدبلوماسية . واظن ان الكتب التي ارسلتها الى الحكومة الانكليزية من باريس تدل على هذه الرغبة . كما تدل على حرصي الخاص بالألا" اقوم بأي عمل ، قبل التشاور ، والمفاوضة مع انكلترا .

واني لفخور بأن اصرح هنا انني كذت مخلصاً للمبادئ التي وضعها والذي ، ولم احد يوماً ما عن هذه المبادئ ، وهي ان افوض حكومة واحدة ، هي حكومة بريطانيا .

والآن وقد اقدمت فرائضة على تدابير عسكرية ، جعلت كل امل في التفاهم والاتفاق مستحيلاً ، جئت بأسم والذي اطلب من انكلترا تحقيق وعودها .

ان الحركة العربية ليست حركة جديدة اوجدتها الحرب العامة ، بل هي حركة قديمة نشأت قبل الحرب بزمان غير قصير . لقد وضع العرب نصب اعينهم ، منذ القديم استعادة استقلالهم وتجديد عظمة المملكة العربية والخلافة الاسلامية السابقة ، ولم يترددوا يوماً ما في السعي الى تحقيق هذه الفكرة .

فاعتقاد البعض بأن الحركة العربية نشأت عام ١٩١٥ انما هو اعتقاد خاطيء .

وكل ما في الأمر ان زعماء العرب وجدوا في نشوب الحرب ،

وتطاحن الدول فرصة مناسبة لتحقيق امانهم ، فقاموا بحركتهم
واخلصوا في موقفهم كل الاخلاص .

لقد شجع الالمان السلطان — خليفة المسلمين — على اعلان
الحرب المقدسة مؤمانيين من وراء ذلك ، توحيد جهود العالم
الاسلامي ، وتأييده لهم ، وكانت انكلترا — بلاريب — العدو
الاساسية في هذا الموضوع . ولكن هذه الدولة — واعني انكلترا —
ادرست ما يمكن ان يصيب المسلمين من اخطار هذه الحرب ،
وادرست ان هناك فتوراً بين العرب والأتراك فسعت لمفاوضة والذي
الملك حسين ، على اساس الاعتراف باستقلال العرب ، والحوول دون
اي تدخل اجني في البلاد العربية ثقة منها بأن اشتراك الشعب
العربي في الحرب هو « اعظم عمل سياسي وحربي تستطيع الدول المتحالفة
الاستفادة منه في العالم الاسلامي » .

وقد اعلن والذي — على اثر العهود البريطانية — بأن الجهاد
ضد الاتراك ليس من الاعمال غير المشروعة ، واقنع الشعب العربي ،
بأن الاتراك يقومون بأعمال تناقض مصالح الاسلام الحقيقية .
ونجحت غائاتي في اقناع العرب بهذه النظرية — وذلك بمساعدة
بريطانيا — واسست سياستها مع البلاد العربية على اساس الوعود
المقطوعة لوالدي .

وبهذه الوسيلة ، وعلى اساس هذه الوعود ، حمل العرب سلاحهم تحت علم خايفة النبي ، رغم انه كان من واجهم اذ ذاك ، محاربة المعتدين تحت علم السلطان خايقتهم في ذلك الحين .

وقد رانق العرب النجاح في ثورتهم فسقطت مكة بين ايديهم وفشلت خطة المانيا في البلاد الاسلامية فشلا مريعاً .

وهكذا فقد قام والدي ، ونائاته ، واتباعه واكثرية الشعب العربي ، بالقسم الذي يتعلق بهم في الاتفاق ، وقدموا كل مساعدة ممكنة لجيوش الجنرال النبي ، وكانوا عاملاً هاماً في نجاح الحلفاء في معركة البلاد العربية ، وجئت الآن — بأسم والدي — اسأل بريطانيا ان تقوم بتنفيذ القسم الذي يتعلق بها في هذا الاتفاق .

اني لا أود هنا ان اعود الى الاقتراح الذي عرضته بريطانيا على والدي في اول الامر ، بأن يظل حيادياً في الحرب ...

فنحن لو بقينا حياديين ، لفزنا من انكسرتا بنفس العهود التي قطعناها لنا بتحقيق استقلال البلاد العربية .

على اننا بالرغم من هذا اعلنا الحرب ، وخضنا معارك القتال وخسرنا عدداً كبيراً من رجالنا ، وعرضنا انفسنا لخطر مهاجمة ابن السعود — وكان اذ ذاك اشد قوة منا — ثم كانت النتيجة ان علائقنا قطعت مع البلاد العربية ، واضحت حالتنا اسوأ مما اذا كنا

لم نشترك في الحرب ، وظالمنا « حيايين » كما اقترحت علينا انكلترا ذلك في اول الامر لقاء الاعتراف باستقلال المملكة العربية .

لقد كنا نعتقد في ذلك الحين ، ان حملنا السلاح الى جانب انكلترا ، سيكون اكثر فائدة للقضية العربية ، من بقائنا « حيايين » وكنا نؤمل ان تكون النتائج اكثر تحقيقاً للعهود والوعود المقطوعة .

ان العهود التي قطعها انكلترا لوالدي هي عهد صريحة واضحة لا لبس فيها ولا غموض .

لقد طلب والدي في كتاب ارسله في ٢٤ تموز عام ١٩١٥ ما يلي :

اولاً — يجب ان تعترف انكلترا باستقلال البلاد العربية ، التي يحدها شمالاً مرسين وادنة ، حتى الدرجة ٣٧ من خطوط العرض وهي الدرجة التي تمر على بيره جك ، وماردين ، حتى حدود المعجم ، وشرقاً الخليج الفارسي ، وجنوباً المحيط الهندي — خلا عدن — وغرباً البحر الاحمر ، والبحر المتوسط حتى مرسين ، وعلى انكلترا فوق ذلك ان توافق على اعلان خليفة عربي للمسلمين .

ثانياً — على دولة الشريف العربية ان تعتبر انكلترا الدولة المفضلة في جميع المشاريع الاقتصادية الخ... الخ...

وفي ٣٠ آب عام ١٩١٥ ، ارسل المندوب السامي في القاهرة الى والدي كتاباً يعبر له فيه عن مبلغ السرور الذي شعر به ، عندما رأى العرب يجدون مصالحهم مرتبطة ومصالح بريطانيا ، ويؤكد له بأن حكومته ترحب كل الترحيب بأن يستعيد الخلافة الاسلامية ، رجل عربي من العرب العريقين المنسوين .

اما فيما يتعلق بالحدود ، فقد ذكر المندوب السامي في كتابه بأن البحث في مثل هذه التفاصيل ، انما هو بحث سابق لأوانه .

وفي ١٩ ايلول عام ١٩١٥ اجاب والدي على هذا الكتاب ، بكتاب طويل ، نقد فيه — باستغراب — غموض جواب المندوب ولهجته الباردة ، « المترددة » في قضية الحدود ، وقل « بأن مصالح اتباع ديانتنا تتطلب تصريحاً واضحاً في هذا الموضوع ، وهي قناعة كل القناعة بأن حياة المملكة العربية العتيقة متوقفة على اقرار الحدود المذكورة » .

وفي ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩١٥ اجاب المندوب السامي السير هنري ما كاهون على والدي قائلاً « ان منطقتي مرسين ، واسكندرون والمناطق الواقعة غربي دمشق ، وحمص وحماة وحلب ، لا يمكن ان يقال بأنها عربية صرف ، وانه من الواجب استثنائها من الحدود المذكورة » .

اما ما يتعلق بالاراضي التي تستطيع انكلترا التعهد بها ، بكل حرية ، دون استشارة حليفها فرانسة ، فأني اقول :

ان لي السلطة بأسم بريطانيا ان اقطع العهود التالية :
« ان بريطانيا على استعداد لان تعترف وتؤيد استقلال البلاد العربية في البلاد المحدودة في اقتراح الشريف .

اما ولايتا بغداد ، والبصرة ، فإن العرب يعترفون بمركز ومصلحة بريطانيا الخاصة فيها ، ويوافقون على ان يكون لها حق في اتخاذ التدابير الادارية ، والعسكرية اللازمة للمحافظة عليهما من اي اعتداء خارجي » .

وفي كتاب آخر مؤرخ في ٢٥ تشرين اول عام ١٩١٥ ، اضاف المندوب السامي الى تصريحاته السابقة مايلي : « من الواضح ان العرب وافقوا على اختيار بريطانيا وحدها في مهمة الاستشارة والارشاد ، كما وافقوا على استخدام الانكليز وخدمهم اذا احتاجوا الى مستشارين فنيين لتنظيم شؤون المملكة .

وفي ٥ تشرين الثاني عام ١٩١٥ ، اجاب والدي على هذا الكتاب قائلاً انه : « ... رغبة في تسهيل المفاوضات ، والوصول الى اتفاق نهائي ، وخدمة للمسلمين ، واعترافاً بموقف انكلترا ، والمزايا التي تتمتع بها . يتنازل عن اصراره ، على ضم ولايتي مرسين ، وادنه الى

المملكة العربية ، ويصر على ان حلب وبيروت ومرفأها ، انما هي بلاد عربية محض .

« اما ما يتعلق بالعراق ، فإنه ليس من الضروري أنؤكد بأن هذا القطر انما هو قطر عربي صرف ، وانه كان مركزاً لاكثر الخلفاء في العصور السابقة ، واعلن لكم هنا بأن العرب يعلقون على هذا القطر آمالهم ، ويهتمون به اهتماماً خاصاً ، ولا يمكنهم - في أي حال من الاحوال - ان ينسوا تقاليدهم ، ويخلوا عن البلد الذي كان مركزاً لاكثر خلفائهم .

« وعلى هذا يجب ان تشقوا كل الثقة انه ليس في وسعي ارضاء الشعب العربي ، واقناعه بالتنازل عن العراق ، بأي حال من الاحوال .

على اني ، رغبة في ازالة المصاعب ، وتسهيل الاتفاق استطيع ان اوافق على ترك العراق تحت الادارة الانكليزية - وخاصة وان الجيوش الانكليزية تحتله الآن - وذلك لقاء مبلغ من المال يدفع كتعويض بالنظر لما يتطلبه تأسيس مملكة جديدة من اموال !

هذا ما ذكره والدي في كتابه الى المندوب ، اما ما يتعلق بالادارة ، والمستشارين والموظفين فقد اشار والدي الى ما ذكره في رسالة سابقة ، وقال انه لا يعارض في ذلك ، وخاصة بعد ان أكد

المندوب بأن هؤلاء المستشارين لن يكون لهم اي تدخل في الشؤون الداخلية .

وفي ١٤ كانون اول عام ١٩١٥ ، اجاب المندوب السامي مكماهون ، والذي بكتاب قل فيه : « ... اما مايتعلق بولايتي حلب ، وبيروت ، فأني سأخبركم بشأنهما في وقت آخر ، واني لأغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم ان الحكومة الانكليزية مستعدة لاعطاء جميع ضمانات المساعدة والتأييد للمملكة العربية ، مع الاعتراف بأن مصالح البلدين تقضي بوجود ادارة ثابتة وودية في بغداد ، واريده ان الفت نظركم هنا الى ان المحافظة على مصالح الفريقين في ولاية بغداد ، تحتاج الى كثير من السرعة ، وان الظروف الحاضرة لاتسمح لنا بالمفاوضة بشأنها .

وفي اول كانون ثاني عام ١٩١٦ كتب والذي الى المندوب السامي يقول : « . . . اما مايتعلق بالعراق ، والتعويض المالي الذي اشرفنا اليه لقاء فترة الاحتلال ، فأنا نترك امر تقدير المبلغ لحكمة بريطانيا وعدلها ، اعترافاً بثقتنا بها واخلاصنا في مفاوضاتها .

اما الاقسام الغربية ومرفؤها ، فأنا نفس الشعور السابق يحدوني ان اتجنب ما يمكن ان يسيء الى العلائق الانكليزية-الفرنسية ومتى انتهت الحرب ، فانا سنسألكم عن تلك الاقسام التي غرضنا

النظر عنها الآن وتركناها لفرانسة حليفتكم . »

ويتحدث والدي بعد ذلك عن فرانسة ، ويقول ان وجودها في اي مكان ليس من الحكمة في شيء ثم يضيف الى ذلك قائلاً :

« ان الشعب لن يوافق حتماً على هذا الانفراد ، وتلك العزلة ولا بد ان يضطربنا لا تتخاذ تدابير جديدة ، قد تجعل انكلترا ازاء اضطرابات ، ومشاكل ، لا تقل عن اضطرابات ، ومشاكل اليوم . »
ثم شرح والدي بأسهاب ، لماذا يعتقد باستحالة السماح لفرانسة او لأية دولة سواها ، باحتلال قطعة واحدة من تلك المنطقة .

وفي ٢٥ تشرين اول عام ١٩١٦ ، كتب المندوب السامي الى والدي قائلاً : « انني اقدر العوامل التي دفعتكم لبحث هذا الموضوع باهتمام ، وقد كتبت ما يجب بشأن ملاحظاتكم على قضية ولاية بغداد واعتقد ان هذه الملاحظات سينظر فيها باهتمام عند ما يتم انهزام الجيوش التركية ويتوطد السلام في البلاد . »

اما ما يتعلق بالاقسام الشمالية ، فأني اشكركم على حرصكم ، على تجنب كل ما من شأنه تعكير العلاقات الانكليزية - الفرنسية . ..
هذه هي خلاصة بعض الكتب التي تبودلت بين والدي والمندوب السامي السير هنري ما كاهون .

واود ان اذكر هنا الشروط التي اتفق عايتها بين والدي ،
والمندوب السامي ، وهي :

١ — تأسيس مملكة عربية تمتد من الخايج الفارسي ، حتى
حدود كليشيا — بما فيها حلب ، وحمص ، وحماة ، ودمشق — على
ان تكون هناك « ادارة خاصة » في ولايتي بغداد والبصرة ، بالاتفاق
مع الشريف حسين ، حتى نهاية الحرب .

٢ — رغبة من والدي في تجنب كل ما من شأنه خلق المصاعب
والمشاكل بين الحلفاء خلال الحرب ، فإنه « يفض النظر » عن
لبنان ، والمرفأ ، ويتركها لفرانسة على ان يعاد البحث في امرها بعد
نهاية الحرب .

وهو يعتقد بأن انكلترا لا تفكر قط في ترك مملكة داخلية
كبيرة دون منفذ بحري على الشاطيء ، بين اسكندرونة وصيدا !
٣ — تتعهد انكلترا بتأييد الملكة العربية ومساعدتها بالاستشارة
والمحافضة عليها من كل اعتداء خارجي ، كما تتعهد هذه المملكة
بالألا تستخدم المستشارين والموظفين ، من اية دولة غير انكلترا .
... ولما كان من المنتظر ان تطلب الحكومة الانكليزية من
العرب ان يعذروها على عدم قيامها بعهودها بحجة عدم اتفاقها ومعاهدة
سيكس — بيكو ، فأن والدي يجيبكم على ذلك بهذه الملاحظات :

١ — ان العهود التي قطعتها الحكومة البريطانية على نفسها هي سابقة لهذه المعاهدة . ولذلك فان ما جاء في معاهدة سيكس — بيكو المذكورة يناقض تلك العهود ، ويجب ان يعتبر لاغياً لاقيمة له .

٢ — عند ما لفت والذي نظر المندوب السامي الى هذه المعاهدة السرية التي اطلع عليها من جمال باشا — وكان جمال باشا قد اطلع عليها بواسطة الأرمين — اجابه المندوب السامي بهذا الكتاب :

« لقد اطلع البلاشفة في وزارة الخارجية في بتروغراد على سير المفاوضات والمباحثات الابتدائية — لاعلى المعاهدة — الدائرة بين انكلترا وفرنسة وروسيا ، خلال الحرب ، لتجنب المصاعب مع الدول التي تحالف تركيا ، ويظهر ان جمال باشا شوّه الغاية الاساسية من هذه المفاوضات — اما عن جهل او عن خبث — فلم يذكر الشروط المتعلقة بموافقة الدول الثلاث على تأسيس حكومات وطنية في بلاد العرب والمحافظة على كيائها ومصالحها ، جاهلاً او متجاهلاً ان نجاح الثورة العربية والانسحاب من روسيا ، قد احداثا موقفاً مختلفاً ... »

وعندما تلقى والذي هذا التصريح الواضح طلب الا يكون في معاهدة سيكس — بيكو ، ما يعارض العهود المقطوعة للعرب .

لقد زرت اوربا مرتين ، ولم اسأل خلال هاتين الزيارتين عما
تم في قضيتي فلسطين والعراق ، لأنني كنت اعمل مع والذي بمانعته
من صالح انكلترا والعرب .

وقد اطلعت الجنرال حداد — الذي تركته في انكلترا — على
الخطيئات التي ارتكبت ، ايلفت نظركم اليها . وكان من نتيجة هذه
الاطعاء اننا تركنا سورية والعراق ، وهما بين السنة الاربعة .

اما ما يتعلق بفلسطين ، فقد تركت جميع التعليمات مع مندوبي ،
لاطلاعكم على وجهة نظرنا ، والاطلاع على وجهة نظر الحكومة
البريطانية في هذا الشأن واعتقد ان حكومتكم توافق كل الموافقة
على تصرفاتنا واعمالنا .

وقد جئت الآن للمرة الثالثة ، لأبحث الحكومة البريطانية
بأسم والذي وكلي ثقة بأن التعهدات المقطوعة لنا ستكون موضع
إهتمام وعناية الحكومة .

فالعرب يعتقدون ان « الانكليزي » يحافظ على تنفيذ تعهداته ،
وتحقيق « كلمته » ويعلقون املا كبيرا على « كلمة الانكليزي » قنعين
انه ليس في التقاليد الانكليزية ما « يعتبر العهود اوراقا مهمة لقيمة
لها » ! انني لا اطلب من الحكومة الانكليزية عمالاً ، لا تستطيع
القيام بها . وقد سمعت لويد جورج يقول في اجتماع عقد في وزارة الخارجية

— دوننج ستريت — : « بأن البلاد العربية قامت بتنفيذ العهد التي قطعتها لبريطانيا ومن واجبتنا نحن ان نقوم بتحقيق عهدنا » .

واخيراً . . . فأنني اسأل الحكومة الانكليزية ، اذا كان من العدل في شيء ان يعامل رجل حالف انكلترا ، وقاد الثورة نحو النجاح بكل اخلاص هذه المعاملة ، لاشيء سوى انه كان مخلصاً لبلاده ، امينا على تنفيذ عهوده نحو بريطانيا . . . »

وارسل الملك فيصل بعد هذه المذكرة مذكرة ثانية تناول فيها الحوادث التي وقعت منذ جلاء الجيوش الانكليزية عن سورية ، في نهاية تشرين الثاني عام ١٩٢٠ ، حتى احتلال دمشق ، في ٢٤ تموز عام ١٩٢٠ فقال : « في شهر تشرين الاول عندما تخلى الفيكونت اللني عن مسؤولية الحكم في سورية ، كانت البلاد — بصفة عامة — هادئة ساكنة خلا بضع حوادث وقعت في المنطقة الغربية .

وقد وقعت هذه الحوادث على اثر الشدة والضغط اللذين عمدا اليهما المفوضون الفرنسيون ، ليحولوا بين الشعب ، وبين ابداء رأيه الصريح في تأليف حكومة عربية ، واظن ان اللجنة الامريكية اطلعت على هذا كله .

وفوق هذا ، فقد كان الاستياء عاماً من الادارة الفرنسية ، وكثيراً ما اضطر اللني ان يتدخل ليحل المشاكل التي كانت تنشأ

بين الفرنسيين والشعب .

ولم تكد الحاميات الانكليزية تنسحب من سورية ، وتحمل محاربا
الجيوش الفرنسية ، حتى بدأ الفرنسيون يفكرون في احتلال المنطقة
الشرقية احتلالاً عسكرياً .

وقد كانت اول حركة من حركاتهم في هذا السبيل ، انهم
اخذوا يحشدون جيوشهم في زحلة ، وبدءوا يفتحون طريقاً جديدة
بين زحلة ومرجعيون وحاصبيا . وهي طريق لاتقيد احداً سواهم .

وقد ادى هذا الموقف الى اثاره المنطقة الشرقية ، ووقعت
الحادثة الاولى بين السوريين والفرنسيين . اذ ارسل الفرنسيون
فرقة فرنسية الى المعلقة — دون سابق اشارة او انذار — وبدءوا
ينزعون السلاح ، بقيادة الحاكم العسكري في زحلة .

وعند ما اتصل الخبر بسكان المنطقة الشرقية اخذوا يجمعون ،
وقررروا مهاجمة الفرنسيين ، لولا ان اسرع شقيقي زيد — وهونائي
خلال غيابي في اوروبا — لتسوية الامور ، وتهدة الافكار .

والغريب انه بالرغم من اعتراف الفرنسيين بأن هذه الحوادث
قد نقضت عهد الاتفاق والسلام ، فقد رفضوا معاقبة المعتدين . . .
واجابوا على هذا الطالب بعد قليل ، بأن ارسلوا قوة بقيادة الجنرال
دي لاموت — لاسباب واهية — لاحتلال بعلبك ، وقتلوا رجلين ،

وقطعوا المواصلات الهاتفية بين حمص ودمشق .

وفي هذه الأثناء ، وبعد كثير من الجهود ، والمفاوضات التي قمت بها في باريس — بمساعدة وزارة الخارجية الانكليزية — اتفقت مع مسيو كلنصو في ٢٧ تشرين ثاني عام ١٩١٩ على الشروط التالية التي ابرقت بها الى شقيقي زيد :

١ — الا " تحتل الجيوش الفرنسية البقاع شريطة ان نتسحب نحن منها .

٢ — ان تتألف لجنة من الفرنسيين ، والانكليز ، والعرب للأشراف على اعمال رجال الدرك في المنطقة .

وقدارسل مسيو بيشون — وزير الخارجية الفرنسية — نص هذا الاتفاق الى شقيقي زيد والكولونيل كوس ، والموظف السياسي الفرنسي في دمشق . وقال في برقيته ان نص الاتفاق ارسل الى الجنرال غورو ليعمل على تنفيذه ، ويسير بموجبه .

وعلى اثر هذا الاتفاق طلب شقيقي زيد من الجنرال غورو ، سحب جيوشه من البقاع — بموجب الاتفاق — وكان الجنرال يحيب خلال بضعة اسابيع انه لم يتلق من حكومته اي اشعار بذلك واستمر في احتلال مواقع جديدة في البقاع دون ان يجلو الفرنسيون عن اي موقع من المواقع التي احتلوها .

واضافة الى ذلك ، اخذت السلطات الفرنسية تضبط البرقيات التي كنت ابرقها لشقيقي زيد من باريز وقطعت كل مخابرة بيني وبين حكومتي في دمشق ، واصبح البقاع — نتيجة هذه التصرفات — ميداناً للأخطارات واخذ النفور بين الفرنسيين والسوريين يزداد شدة يوماً عن يوم في مختلف الجهات .

وعند وصولي الى بيروت في ١ كانون الاول عام ١٩٢٠ عائدًا من اوربا كانت الحالة العامة في البلاد مرضية بالرغم من جميع هذه التصرفات .

وقد استقبلني على المرفأ فريق كبير من الوجوه ، وسألوني عن نتائج مباحثاتي في اوربا ، فأكدت لهم حسن نوايا فرانسة ، وحسن نية ممثلها الجنرال غورو ، ولكن فريقاً منهم اكاد لي من ناحية اخرى بأن مامن واحد في سورية يجهل نوايا فرانسة نحو هذه البلاد ، وان سياستها ترمي الى اثاره الاخطارات في مختلف الانحاء لتجعل موقفي في المنطقة الشرقية في غاية من الصعوبة والحرجة ، ولتتمكن من التدخل العسكري وفرض قوتها — بقوة السلاح — على الشعب السوري اجمع .

وقد ادركت ذلك الحين ان ادارة الضباط الفرنسيين في منطقتهم — ومعظمهم قادم من افريقيا الشمالية — كانت تسبب لهم كثيراً من

المصاعب والمتاعب وان الحوادث التي كانت تقع بين الجنود والشعب في جبل لبنان ، ومرجعيون وتلكايخ ، واللاذقية واسكندرونة ، وحارم وجسر الشغور لا يحصى لها عدد .

وعند ما اتصلت بي تفاصيل هذه الحوادث ارسلت رسلي الى تلك الانحاء ، لتهدئة الشعب ، واقتناعه بالاجوء الى السكينة وتجنب معاداة الفرنسيين .

وحدث في ذلك الوقت ان الاتراك والاكراد افلحوا في اقناع احد زعماء العشائر بمشاركتهم في محاربة الفرنسيين واخراجهم من ادرنه ، فجاء هذا الزعيم يستشيرني ، فنصحتة بالألا يفعل ذلك وقد اتبع نصيحتي ورفض عرض الاتراك والاكراد .

وقد عرضت نفسي بهذا الموقف الى انتقاد شعبي ، وجعلته يعتقد اني اخونه مع الفرنسيين !!

وعرف الفرنسيون انفسهم ما ارمي اليه في سياستي وتصرفاتي فأرسل رئيس دائرة الجنرال غورو السياسية مذكرة الى الجنرال قال فيها : « ان لجنة الدفاع الوطني ، التي كانت تدير شؤون البلاد قبل وصول الامير فيصل ، وتشر في البلاد فكرة « الاستقلال التام » قررت محاربة الامير اذا وقع اية معاهدة مع فرانسة .

» ولهذا كانت الاستقبالات في دمشق هذه المرة اقل حماسة

مما كانت عاياه في اي وقت ، اعتقاداً من الشعب بأن فيصل تنازل
عن سورية لفرانسه ...

« وهذه اللجنة لاتزال مستمرة في معارضتها ، ويظهر انها
لا ترغب في مشاركة فيصل في سياسته ، وخطته — مهما كانت —
للتقرب منا ! »

هذا بعض ماجاء في مذكرة رئيس الدائرة للجنرال ، واعتقد
ان كل من يعرف طبيعة المنطقة الشرقية ، وصعوبة المواصلات واهمية
العشائر المنتشرة فيها يدرك صعوبة العمل في تهدئة الخواطر الثائرة ،
والحوول دون رغبة الشعب في مهاجمة الفرنسيين ، واجلائهم عن
البلاد .

ومما يجب ذكره هنا ، اني زرت حلب — عند ما كانت الحامية
الفرنسية في منتهى الضعف وكان عدد رجالها لا يتجاوز الالف — في
سبيل ايقاف العصابات الزاهية لمشاركة الاتراك الوطنيين في محاربة
الفرنسيين في كليشيا .

على ان موقف السلطات الفرنسية ادى الى ازدياد الاستياء
في كل مكان ، ورأى الشعب ان ثمانية عشر شهراً انقضت على الهدنة ،
دون ان يشعر بشيء يدل على تحقيق رغائبه ، والعهود المقطوعة له ،
كما شاهد بنفسه السياسة الاستعمارية القائمة في البلاد ، وكان الاتراك

يرسلون دعائهم الى سورية لتحريض الرأي العام ، على الحلفاء ، والسياسة التي ينفذونها ، بالرغم من مشاركة العرب لهم في الحرب قائلين ان سورية والعراق سيقسمان الى قسمين ، وان من مصلحة السوريين ان يسيروا الى جانب الاتراك لمحاربة السياسة الفرنسية بقوة السلاح . وفي هذه الظروف لم اكن استطيع شيئاً اكثر من اقناع الجميع بضرورة الانتظار ، قائلًا لهم : « اذا صبرتم وانتظرتم فأنكم واصلون ولا ريب الى ما يرضيكم » .

وفي ٨ آذار عام ١٩٢٠ ، اجتمع مندوبو الشعب ، في دمشق واعلنوا استقلال سورية ، وتنصيب ملكاً عليها . وقد قال هؤلاء المندوبون في انفسهم ان الحلفاء اذا كانوا مخلصين في عهودهم ، سيعترفون فوراً بهذا القرار الناشئ عن رغبة الشعب العامة ، ويكذبون في اعترافهم هذا مزاعم دعاة الاتراك . اما اذا كان الأمر على النقيض من هذا ، ولم يؤيد الحلفاء قرار الشعب السوري المذكور ، فأنهم في ذلك يؤيدون صدق الاتراك واقوالهم وتحذيراتهم .

وقد قيل اذ ذاك عن المؤتمر السوري ، — الذي مثل الشعب السوري حق التمثيل — انه مؤتمر غير قانوني ، وغير شرعي ، مع انه انتخب بافضل الوسائل المشروعة وكان — حسب اوامري ،

ورغائي — يمثل الشعب السوري على اختلاف طبقاته حق التمثيل .
فقد جرت الانتخابات على الدرجة الثانية — حسب القوانين
التركية — وانتخب الشعب ٨٥ مندوباً من مختلف الانحاء ، يضاف
اليهم ٣٥ مندوبا عن زعماء القبائل ورؤساء الأديان .

واجتمع الاعضاء من المنطقة الشرقية والغربية ، وهم يمثلون
مختلف المذاهب والديانات ، وارسل لبنان ثلاثة مندوبين ، كان
قد انتخبهم لأطلاع اللجنة الامريكية على رغائب اللبنانيين وأمانيتهم .
وبعد ان نزلت عند قرار المؤتمر ، وقبلت بالعرش ، اعلنت السياسة
التي يجب ان تسير عايتها الحكومة الجديدة وعنيت عناية خاصة « الـ »
اتلاعب بعواطف الشعب الوطنية ، وان اتجنب خدعه — مع انه كان
في وسعي ذلك — محاولاً ان اكون محبوباً من الشعب اجمع ، الى
اقصى حد ممكن .

واسرعت بعد ذلك الى تنظيم الادارة ، واسلوب الحكم بشكل
يتفق وطبيعة البلاد ، والفت حكومة — مثل فيها المسيحيون —
وكان موقف هذه الحكومة موقفاً صعباً وخرجاً الى حد كبير .

فقد كان الفرنسيون يسيطرون على الشاطئ ، ويتقاضون
الرسوم الجمركية — وهي مورد الخزينة الاساسي — ولا يدفعون
حصتنا الا بعد الحاح شديد وبصورة متقطعة ، وبمبالغ ضئيلة مما جعل

الحكومة — منذ اول نشأتها — تواجه صعوبات مالية لاحد لها .
... ثم ازداد الحال سوءاً بعد ذلك واخذ الفرنسيون يطبقون
سياسة غريبة في الشؤون الجمركية ، فاضروا التجارة ، وزعزعوا
الاسواق ، وكانوا يرمون من وراء سياستهم هذه الى اضعاف الحكومة
واثارة المصاعب في وجهها .

... وهكذا بدأت الحكومة الجديدة حياتها — تحت هذا
الكابوس ، واضطرت الى اطلاق وزارة الخارجية الانكليزية ، على
حقيقة الموقف ، كما اطلعتها — بواسطة الجنرال حداد باشا — على
استقلال البلاد ، وتنصبي ملكاً عليها ، فاجابتي تلك الوزارة بعدمقررات
« سان ريمو » بأن انكلترا تعترف باستقلال سورية كما تعترف بملكها .
اما فرانسة فقد رفضت الاعتراف باستقلال سورية ، وبملكي
وقصد الجنرال غورو لبنان واخذ يخطب ضد حكومتي ، مثيراً اللبنانيين
للاحتجاج على مقررات المؤتمر السوري .

وعند ما عدت للمرة الثانية الى بحث قضية البقاع ، وطلبت الى
الجنرال غورو الجلاء عن هذه المنطقة اجابني جواباً غريباً قال فيه :
« كيف تريد مني الانسحاب من البقاع ، وايس في وسعي منع الضباط
وهم يصرون على التقدم ؟ ! » ... فاجبته : « اذا كان الجنرال غورو
يجد من الصعوبة منع ضباطه — وهم يسرون على النظام العسكري —

فكيف استطيع انا امنع رجال القبائل وهم لا يسيرون على أي نظام ؟ . »

واخذ موقف فرانسة يزداد غموضاً يوماً بعد يوم ، حتى انها - بعد عقد الهدنة مع مصطفى كمال - ارسلت قسماً كبيراً من جيوشها الى هذه البلاد ، واخذت تحشد قواها المجهزة بالمصفحات والطائرات والمدافع في مختلف الانحاء .

وقد فكرت كثيراً - اذ ذاك - في السفر الى فرانسة ومباحثة الحكومة الفرنسية ، لحل هذه المشاكل ، ولكن ازدياد الموقف خطورة بين ساعة واخرى ، حملي على الاعتقاد بأن وجودي في سورية كان اكثر ضرورة من وجودي في فرانسة ، كما اعترف الجنرال بذلك في كتاب ارسله الى حكومته ، وصرح اللورد كرزون في مجلس اللوردات ، بأن بقائي في سورية ضروري . . . رغم رغبته في ان يراني في المستقبل القريب في لندن .

على انه لم تنقض على ذلك بضعة ايام ، حتى وصلتني برقية من الجنرال حداد باشا من لندن ، يقترح عليّ فيها الاسراع بالسفر الى اوربا - وذلك حسب رغبة وزارة الخارجية - ويقول لي ان سفري لابد منه .

وعلى اثر هذه البرقية وطدت العزم على السفر - رغم تخرج

الحالة — وكان موقف الجنرال غورو — الذي بدأ يتضح شيئاً فشيئاً — مشدداً عزمي على ضرورة السفر بأسرع وقت ممكن.

وقد فكرت اذ ذاك بأنه ليس من المستبعد ان اتمكن في اوروبا من ايجاد حل نهائي للقضية السورية كلها ، وكتبت الى الجنرال غورو في ٩ تموز اطلب اليه ان يهييء لي اسباب سفري ، فاجابني بأن لديه بضعة شروط يريد عرضها عليّ قبل مغادرة سورية ، والاّ فأنت الحكومة الفرنسية لن توافق على الدخول معي في اية مفاوضة .

ومنذ تلك اللحظة اخذت الحوادث تمر بسرعة ...

فقد اصبح لدى الجنرال غورو قوى كافية ، قادرة على سحق كل معارضة نحاول القيام بها ، وتمكن من الحؤول دون سفري . وتحركت الجيوش الفرنسية في ١١ — ١٢ حزيران ، من جرابلس ، وتمكنت من احتلال جسر الشغور ، ثم دخلت رياق مزودة بالاسلحة ، والطائرات لتقوية الحامية العسكرية فيها وحدث كل هذا فجأة ، وبطرفة عين دون اخطاري بذلك ، وكان من الواضح ان الجنرال غورو بدأ يعد العدة للقيام بحملة عامة على منطقتي .

وفي ١٤ تموز تلقيت من الجنرال غورو اذاره المعروف .
وانه لمن المستغرب جداً ان يدعي الجنرال في هذا الانذار اني

وضعت له العراقيل ، في محاربة العدو المشترك مصطفى كمال ، واني
رفضت السماح بنقل الذخائر الى جيشه .

فايس هناك من اعترض على نقل الذخائر ، وايس هناك من
حاول ايقاف شحنها ، وكل ما في الامر اني طلبت اليه ان يعترف
— كما فعلت انكلترا — بالحكومة العربية المستقلة ، وان يقوم بالتعهدات
التي قطعت لها ، قبل ان يباشر نقل جيوشه على الخطوط الحديدية
السورية ، واوضحت له — بكثير من الصراحة — بأنه يستحيل علي
تهدئة الشعب اذا لم تجب هذه المطالب .

وقد طلبت الى الجنرال غورو الاعتراف بالحكومة وبي ، لأنني
كنت اعرف عن ثقة بأن حكومته تركت له تقرير هذا الأمر ،
حسب ما يراه مناسباً .

ويجب ان اضيف الى هذا ان الجنرال غورو كان يرسل الذخائر
الى جيوشه في القطارات ، وقد ادركت الآن بأن ماقالته الصحف
المحلية عن اعتراض الجنرال من ارسال هذه الذخائر كان صحيحاً
لاريب فيه .

فهو لم يكن يرمي من وراء ارسال هذه الذخائر مهاجمة العدو
المشترك مصطفى كمال بل منطقتي .

اما انا فقد ابدت شعوري نحو مصطفى كمال بصراحة وجلاء قبل

جلاء الجيوش الفرنسية عن جرابلس ، وارسلت الى الجنرال غورو كتاباً اشرت له فيه الى النتائج الخطيرة التي يؤدي اليها فتح الباب امام الاتراك لاثارة الاضطرابات والقلاقل في سورية والعراق واقترحت عليه « بأن ارسل اليه جيوشي للتعاون مع الجيوش الفرنسية لاحتلال المناطق التي قرر مؤتمر الصلح جعلها من منطقتي » .

ولكن الجنرال لم يوافق على هذا الاقتراح واعتقد ان رجلاً يقترح محاربة الاتراك لا يمكن ان يهتم بوضع العراقيل في طريق الجيش الفرنسي ، لمحاربة الاتراك الاعداء المشتركين .

وقد ذكر الجنرال - استناداً الى القلاقل التي اتهمني باثارتها - بأن هناك ستة حوادث وقعت بمعرفتي ولم يذكر قط ان ثلاثة منها وقعت خلال غيابي في اوروبا - وكانت المخبرات - حين وقوع هذه الحوادث مقطوعة بيني وبين سورية .

والحقيقة الواقعة ان هذه الحوادث الثلاثة ، وسواها وقعت على اثر التدابير التي اتخذها الفرنسيون ، وهي التدابير التي لفت نظر الجنرال غورو اليها مراراً عديدة ، وارسلت اليه كتابين بشأنها ، - تجدونها طيه - دون ان اتلقى اي جواب مبرر .

اما الكتاب الاول فانه يبرهن بصراحة عن حسن نيتي ، ورغبتني في التفاهم مع الفرنسيين ، بروح المودة ، كما يبرهن على اني

عند ما الفت حكومتي الجديدة وضعت هذه الرغبة نصب عيني .
وانتي لا تعتقد ان التهمة التي الصقت بحكومتني ، بانها تشجع
العصابات ، وتحثها على دخول المنطقة الغربية ، تشير استغراب كل
رجل سوري .

والحقيقة ان الفرنسيين انفسهم هم الذين سلحوا العصابات في
مختلف الانحاء لاثارة القلاقل في منطقتي .

وقد تبودلت كثير من الرسائل بين الضباط السياسيين الفرنسيين
وبعض الأتباع حول استخدام بعض متطوعي الاكراد - بالراتب
الذي يطلبونه - لتأليف عصابات جديدة ، واثارة القلاقل في سورية ،
وعلى الحدود الكردية في العراق .

وهناك وثائق كثيرة تبرهن على وجود اتفاقات بين الدروز
والفرنسيين لاثارة القلاقل ، وان الدروز « اعبوا » دوراً على الفرنسيين
فأخذوا منهم المال . . . ولم يثيروا القلاقل ! . . .

اما ما يتعلق بالأمن العام - الذي يجب على كل حكومة ان
تحافظ عاياه - فأنكم تستطيعون الحكم على اتهامات الفرنسيين اذا
عرقتم ان المارة في بيروت - وهي مركز الادارة الفرنسية -
لا يأمنون السير وحدهم في الليل .

فقد كان الجنود الجزائريون يقطعون الطرق ويسلبون المارة .

اما في دمشق فلم يقع اي حادث سلب من هذا النوع ، وكان
المسيحيون والمسلمون — على السواء — يعيشون الى جانب بعضهم
البعض بهدوء وامان ، ولم يشك المسيحيون يوما من الايام سوء المعاملة
ولم يقولوا انهم يخشون احداً من المسلمين .

ومع هذا كله ، وبالرغم من اطمئنان المسيحيين اخذ الفرنسيون
يدبرون المكائد ، ويحكون الدسائس .

ومما يجدر ذكره هنا انه عندما كانت الحالة خطيرة في دمشق
وكانت الجيوش الفرنسية تتقدم نحونا ، لم يشك احد من المسيحيين
— رغم اننا لم نكن قادرين على القبض على زمام الشعب الثائر —
وقد جاءوا اليّ يقدمون شكرهم على الألتفات الذي لقوه من
حكومتي .

ولست ارى حاجة للقول بأن سياسة فرانسة كانت منحصرة
اذ ذاك في استثمار العواطف المذهبية ، والنعرات الدينية .
وقد اطلعت حكومتي على مخاطر الفرنسيين مع بعض العناصر
لمقاتلة الشيعة في جبل عامل ، والمبالغ التي دفعت للموارنة لمقاتلة الدروز
في لبنان ، وللشراكسة لمحاربة الآريين في الحولة ، وللإسماعيليين لمقاتلة
النصيريين في بانياس ، وللنصيريين لمهاجمة القرى الاسلامية واحراقها
في اللاذقية .

ولم يكن في وسع الفرنسيين — ولو ارادوا ذلك — إيقاف تلك العصابات التي اثاروها عند حد ، كما انه لم يكن في وسعهم احصاء الاعمال التي قامت بها ...

اذن ... فقد كان من الطبيعي — في مثل هذه الحالة — ان ترتكب بعض الجرائم الشخصية ، مع بعض الجند الفرنسي .
وعند ما كان يقع مثل هذه الجرائم في ناحية من الانحاء لم نر اي جهد من الجانب الفرنسي للبحث عن المجرمين ، بل كان الفرنسيون يكتفون باحراق اقرب قرية ، ومصادرة غلالها ، وسوق ماشيتها ، وترك سكانها في شقاء وتعاسة وفقر لا حد له .

وانه لمن سوء حظ سورية انها بعيدة عن العالم ، وان شعبها يجهل الطرق للفت نظر العالم المتمدن ، واطلاعه على حقيقة الموقف .
ولو لم يكن الحال كذلك ، واستطاع السوريون اسماع صوتهم للعالم المتمدن ، لاثارت اعمال الفرنسيين في سورية ، عاصفة شديدة من الاستياء في العالم الاوربي « تنسف » فرانسة من سورية الى الأبد !

على ان انباء هذه الفظائع اذا لم تصل الى اسماع اوربا ، وامريكا فقد انتشرت وزاغت في كثير من البلاد العربية ، وكان كره الفرنسيين يزداد يوما بعد يوم .

اما التهمة الثالثة التي وجهها الجنرال غورو ، ضد حكومتي
فهي رفض هذه الحكومة ادخال العملة الجديدة على اساس الفرنك
الفرنسي .

واني لاجيب على هذه التهمة ان الجنرال غورو ، ليست لديه
قوة شرعية لأبدال العملة في المدينة ، بعملة سواها ، وهو اذا فعل
هذا ، فأنا يقوم بسلطة « الحاكم المطلق » الأمر الذي لاحق لهبه !
ثم ان رفض هذه العملة لم يكن من قبل حكومتي وحدها ،
بل من قبل الشعب اجمع .

ويدعي الجنرال غورو في انذاره ، ان حكومتي ، عاملت انصار
فرانسة معاملة سيئة ، وكرمت من ناحية اخرى اعداءها .
وعلى ذلك اجيب ان هؤلاء الانصار كانوا من المتآمرين على
الأمن ، وسلامة الدولة ، العاملين على اثارة النعرات الدينية بين
مختلف المذاهب . . . لقاء الاموال التي دفعها لهم الفرنسيون .

اما هؤلاء الذين يدعوهم الجنرال غورو « اعداء فرانسة »
فأنهم من الرجال الوطنيين المخلصين ، الذين يحاربون مقاصد
فرانسة ومآربها وانه لمن المضحك ان يدعى هؤلاء « اعداء
فرانسة » وان يعاملوا معاملة سيئة بالنسبة لهذا الادعاء ،
لقد كانت هؤلاء يرغبون في الحياة المستقلة ، والحكم العربي ،
وكان قسم كبير منهم يقيم في المنطقة الغربية ، وهي المنطقة التي لم

يكن لي اية سلطة عليها . ولم يكن في وسعي في اي حال من الاحوال خنق الشعور الذي تولد في النفوس ، وشجعتة تصریحات الحلفاء المختلفة في كثير من الظروف والمناسبات .

وهناك تهمة مضحكة اخرى في انذار الجنرال غورو — وهي تهمة لا ظل لها من الحقيقة — ادعاؤه اننا رشونا المجلس اللبناني بمبلغ ٤٢ الف ليرة انكليزية ، ليطالب بالاستقلال دون مساعدة فرانسة واتهام اعضاء المجلس المذكور بالخيانة ، لمطالبته بهذا الاستقلال . وهذه التهمة مضحكة لاسباب عديدة :

١ — لم يكن لدى الحكومة السورية مال تتمكن معه من دفع شيء .

٢ — ان المادة المتعلقة بלבنان الكبير ، كانت دوما خارجة عن السياسة التي كنت اتبعها . ولم اكن اعتقد ان امراً كهذا يقابل بالارتياح بين سكان الأراضی المقترح إلحاقها بلبنان . وقد ارسلت لكم طیه ترجمة قرار المجلس ، وهو القرار الذي نفي من اجله كثير من اعضائه .

واني اعرف السبب الذي حدا بالجنرال غورو ، للوم الحكومة السورية في هذا الشأن . . . وهو محاولة هؤلاء المنفيين السفر الى فرانسة وعرض شكواهم عن طريق المنطقة الشرقية بعد ان حالت

فرانسة دون سفرهم من المنطقة الغربية .

واتهم الجنرال غورو الصحف الدمشقية بأنها تهاجم السياسة الفرنسية ونسي ان الصحف التي تساعدنا فرانسة لم تترك اية فرصة تمر دون ان تهاجمني وتهاجم القضية العربية مهاجمة شديدة وتحمل على السياسة الانكليزية في الشرق الادنى ، وتحاول الانقاص من قيمتها . وقد طلبت مراراً عديدة الى السلطات الفرنسية ، ايقاف صحفها عن الحملات المغرضة ، والمغالطات فلم تصنع الى طلي .

ولهذا لم يكن في وسعي منع صحف دمشق عن الجواب والمناقشة .

ثم بالرغم من لهجة الجنرال غورو القاسية في انذاره غير المشروع فقد بذات كل جهد لاقتناع حكومتي بالموافقة عاياه . لاتي كنت اشعر بأن رفضه سيؤدي حتما الى مصيبة وفاجعة .

وفي هذه الظروف الحرجة — وكان الضغط يشتد حولي — وردت برقية من اللورد كرزون ابلغت على اثرها الكولونيل كوس ، موافقتي على شروط الجنرال غورو ، وطلبت اليه في نفس الوقت تمديد مهلة الانذار، ريثما اتمكن من تنفيذ الشروط ، فمد المدة بأربع وعشرين ساعة بناء على طلي .

وفي ١٩ تموز طلبت مهلة اخرى ، لاتمكن — هذه المرة —

من ابدال الموظفين الذين يترددون في قبول الشروط .

وفي اليوم الذي اجيب فيه طلي ابلغت الجنرال غورو بأن الجيوش العربية التي كانت تحتل مجدل عنجر ، والفرق التي كانت ترابط على الحدود ، قد انسحب الى دمشق بناءً على اوامري وبدأت منذ ذلك اليوم اسرح الجيوش في العاصمة بناءً على تأكيد الفرنسيين بأن الجيوش الفرنسية لن تتقدم ، وقد كان القناصل في دمشق شهوداً على هذا التأكيد ، واريده ان يؤكد هنا ان موافقتي على شروط الجنرال غورو ، انما كانت مؤسسة على اعتمادي الذهاب الى اوربا ، لأعرض القضية امامكم ، ليأخذ العدل مجراه ، بناءً على عهدكم لمقطوعة .

وفي ٢١ تموز اغلقت المؤتمر ، وكنت مضطراً لاتخاذ هذا التدبير ، بعد ان رأيت اعضاءه يرغبون في معارضة مطالب الفرنسيين بقوة السلاح .

وفي الساعة الخامسة والخمسين دقيقة من هذا اليوم نفسه ، ابلغت الكولونيل كوس جوابي المفصل ، وموافقتي على شروط الجنرال غورو ، فوصله الجواب قبل ست ساعات ونصف من نهاية مهلة الانذار . غير ان الجنرال غورو يدعي ان برقية الموافقة لم تصله الا في صباح اليوم التالي اي في ٢١ تموز .

ويجب ان اذكر هنا ان موافقتي على شروط الجنرال غورو جعلت موقفي في دمشق حرجا الى اقصى حد .

فقد ادى تسريح الجيوش العربية الى قيام حركة في دمشق ضد الحكومة وكان الشعب يؤثر الحرب على القبول بالشروط ولم تنته هذه الحركة ، قبل سقوط مئة وعشرة من القتلى ، وثلاثمئة جريح . وفي صباح ٢١ تموز اتصل بي ان الجيوش الفرنسية كانت تتقدم نحو دمشق ، وانها اسرت فرقة صغيرة من الجيش العربي كانت ارسلت الى البقاع لجمع الاسلحة والذخائر من السكان .

وقد كانت هذه الفرقة الاسيرة تحمل الاوامر بعاملة الفرنسيين كخلفاء ...

وكانت النتيجة ان وقعت اسيرة في ايدي هؤلاء الخلفاء دون ان تبدي اية مقاومة .

ولم اكد اطلع على هذه الانباء حتى ارسلت الكولونيل تولا الى الجنرال غورو طالبا اليه تحقيق وعده ، واصدار الامر بسحب الجيوش الفرنسية .

وفي اليوم التالي ارسل اليّ الجنرال غورو كتابا يطلب فيه ان اوقع على شروط اخرى ، وقد ارسلت اليكم طيه هذا الكتاب وما جاء فيه من شروط للاطلاع عليه .

وقد اجبت الجنرال بان الشروط الواردة في هذا الكتاب لم ترد في هذا الانذار ، وابلغته انني نفذت القسم الاكبر من شروطه ، واني على استعداد لتنفيذ القسم الآخر اذا تم انسحاب الجيوش الفرنسية .

ولو قبلت بالشروط الجديدة ، لما بقي لي ولا لوزرائي اية سلطة في البلاد .

وبينما كنت اسعى لتسوية هذه المشاكل بروح الود ، وصلتني اخبار جديدة عن تقدم الجيش الفرنسي ، وخرجت الجموع من دمشق دون نظام ودون اسلحة للدفاع عن المدينة .

ولم يزد عدد هؤلاء الذين تجمعوا في ميسلون عن الالف رجل يضاف اليهم مئتا رجل من القبائل ، وكانت من الطبيعي ان يذهب هؤلاء جميعاً ضحية المصفحات والطائرات الفرنسية .

وقد كان بين هؤلاء الذين سقطوا صرعى في ميسلون ، بعض رفاقي في معارك فلسطين ، واني لأحني رأسي احتراماً لهؤلاء الذين ضحوا بحياتهم في سبيل الأحتجاج على اعتداء لم يعرف له التاريخ مثيلاً . لقد وثقت بكلمة الجنرال غورو ، واعتمدت على وعده بأن لا يسمح للجيوش الفرنسية بالتقدم ، فأخليت المراكز من الجند ، وسرحت قسماً كبيراً من الجيش ، واجبت بـ انا الرجل الاعزل - بأنني ارفض الحرب .

وقد كنت اعرف ان موافقتي على الشروط الجديدة ، لابد ان
تثير حرباً اهلية في دمشق ، واعطيت الجنرال غورو عهداً صريحاً
بأن انفذ شروط ١٤ تموز بالحرف ، طالباً اليه لقاء ذلك ايقاف تقدم
الجيش الفرنسية نحو دمشق ، فكان جوابه اطلاق النيران على الجيش
النظامية والمتطوعين .

على انني بالرغم من هذا كله ، اصدرت الأوامر الى النظاميين
الذين نجوا من القنابل بالقاء السلاح ، وايدت فرقة من الجنود
البسلاء — تحت قيادة البطل يوسف العظمة — وهي في مكانها .
وبعد ان تقدمت الجيوش الفرنسية نحو ميسلون ، اجتازت
بعض الفرق المتطوعة المنطقة الغربية في تلكاخ على بعد مئتي كيلو
متر من دمشق ، واتخذ الجنرال غورو هذا الحادث حجة لتقدمه نحو
ميسلون .

وقد كان من نتيجة اوامري ، ان نجحت الجيوش الفرنسية في
احتلال دمشق ، وحمص ، وحماة ، وحلب ، وذهبت في ٢٣ تموز الى
الكسوة ، وانا لا ازال اتصور ان الفرنسيين لن يدخلوا دمشق بعد
العهود والوعود التي قطعوها لي .

وفي تلك الظروف الفت وزارة برياسة علاء الدين الدروبي
— وكانت الساعة الحادية عشرة — ولكنني عندما عدت الى دمشق و

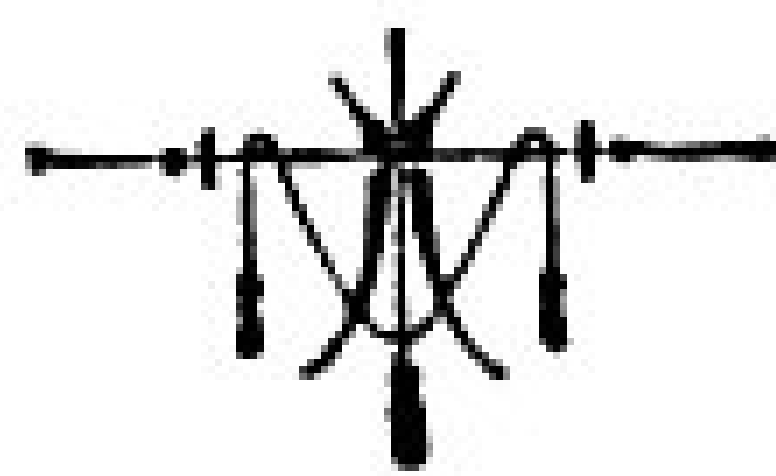
وجدت الفرنسيين قد احتلوا المدينة وجميع المرا كز الحكومية .
وفي هذا اليوم تلقيت من الجنرال غورو كتاباً يطلعني فيه على
حوادث الفرق التي ذهبت الى تلكايج .

وفي ٢٧ تموز ابلغني الكولونيل تولا خطياً ان الحكومة
الفرنسية لا تسمح لي ، لا في البقاء في دمشق ولا في مفاوضاتها !
وقد ارسلت اليكم طيه الجواب الذي بعثت به اليه .

وفي ٢٨ تموز غادرت دمشق الى درعا ، في طريقي الى اوربا ،
فاجتمع بوداعي آلاف من الرجال واطلعوني على رغبتهم في مقاتلة
الفرنسيين ومهاجمة دمشق ، فرجوتهم الا يفعلوا ، وقلت لهم ان
القضية ستحل حتماً في اوربا .

فلو كنت ارغب في القتال لما سحبت جيوشي من مرا كزها
القوية ، ولما ابدت من روح المسالمة في كل عمل من الاعمال .

وفي نفس هذا اليوم تلقيت من الدروبي برقية يقول فيها ان
الفرنسيين سيطلقون قنابلهم على درعا اذا بقيت فيها . . . فغادرتها في
الحال الى حيفا ، في طريقي الى اوربا .



دار البقعة العربية للنألف والترجمة ونشر

تقدم لقراءها قرياً :

مذكرات

الكولونيل لورنس

عن القضيّة العربيّة

ترجمة الاستاذ سامي الشمعة

للاكتور ج. ك. ك.

ترجمة توجيه الصباغ

مكتبة دار البقعة العربية للنألف والترجمة ونشر

الكتب المطبوعة للمؤلف

- ١ — اليهودي شيلوخ .
- ٢ — دايلة .
- ٣ — القضية الشرقية .
- ٤ — القضية العربية والقضية السورية .
- ٥ — فنون الحب .
- ٦ — الحب .
- ٧ — في أسواق دمشق .
- ٨ — فرانسة وسورية .
- ٩ — مذكرات فيصل .
- ١٠ — اسبوع في المصايف « تحت الطبع » .

اسبوعيات

نشرة اسبوعية تبحث في السياسة والشؤون الداخلية

يصدرها الاستاذ سامي الشمعة بين يوم وآخر ...